دَمْج في ظلّ الفَصل: المواطنون الفلسطينيون في إسرائيل في الاقتصاد النيوليبرالي[1]

ميخائيل شاليف*

* بروفسور متقاعد في علم الاجتماع، وسابقاً رئيس دائرة علم الاجتماع والعلوم السياسية في الجامعة العبرية في القدس. تركزت أبحاثه على الاقتصاد السياسي المقارن، وسياسات عدم المساواة، ودولة الرفاه في إسرائيل.

رغم استمرار النقاش بين علماء الاجتماع في إسرائيل حول أفضل السبل لتصوّر وتنظير العلاقة بين المواطنين الفلسطينيين واليهود، فإن هناك إجماعًا واسعًا على أن المواطنين العرب يشغلون موقعًا أدنى بكثير من المواطنين اليهود في هرم السلطة والشرعية. وتُعدّ هذه المكانة المتدنية جزءًا أصيلًا من المشروع الصهيوني للدولة، ومكوّنًا بنيويًا في عمل مؤسساتها المركزية.

محطة مفصلية في هذا التحوّل، وهي الخطة الخمسية التي أُقرّت في نهاية عام ٢٠١٥ بموجب القرار الحكومي رقم ٩٢٢، والتي سنشير إليها اختصارًا بـ الخطة ٩٢٢. يقع الكتاب في سبعة فصول تركّز على مجموعة من الأسئلة المحورية، من بينها: ما هي أهداف سياسة الدمج الاقتصادي للفلسطينيين في الاقتصاد الاسرائيلي؟ وما القوى الدافعة وراءها؟ كيف ترتبط هذه السياسة بعمليات أوسع، مثل التحولات في بنية الاقتصاد وتغير نماذج السياسات الاقتصادية والاجتماعية؟ ما أثر الدمج الاقتصادي على أنماط عدم المساواة بين العرب واليهود، وكذلك داخل المجتمع العربي نفسه؟ وفي ما يتعلق بالخطة ٩٢٢ على وجه التحديد، تستعرض الفصول مجموعة من الأسئلة الجوهرية، من بينها: من الذي بادر بإطلاق الخطة ودعمها؟ ولماذا تم اعتماد بعض السياسات والآليات دون غيرها؟ ما هي التحديات والعقبات التي ظهرت أثناء تنفيذ بنود الخطة؟ وماذا تكشف الخطة ٩٢٢، في إطار أوسع، عن موقع المواطنين الفلسطينيين داخل البنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في إسرائيل؟

أربعة من فصول هذا الكتاب هي نتاج مشروع بحثي متعدد السنوات، في حين ساهم في الفصول الثلاثة الأخرى باحثون قدّموا أعمالهم بسخاء، لما تتقاطع بحوثهم الجارية أو الحالية مع البرنامج البحثي الذي ننتمي إليه. من الناحية النظرية والمفاهيمية، يتّسم الكتاب بالتعددية؛ إذ تستند فصوله إلى مقاربات تحليلية متنوعة، ويقدّم كل مؤلف تفسيراته الخاصة. ومع ذلك، تظهر بين الفصول أوجه تكامل وتآزر لافتة تستحق الوقوف عندها. تسعى هذه المقدمة إلى الربط بين تلك الفصول، وإلى تعميق بعض الرؤى والنتائج التي تبرز من خلالها أهمية تحليل الفصل السني/المكاني بين العرب واليهود (spatial/residential segregation) لفهم دوافع سياسة الدمج الاقتصادي. وأبعادها وأثرها.

رغم استمرار النقاش بين علماء الاجتماع في إسرائيل حول أفضل السبل لتصوّر وتنظير العلاقة بين المواطنين الفلسطينيين واليهود، فإن هناك إجماعًا واسعًا على أن المواطنين العرب يشغلون موقعًا أدنى بكثير من المواطنين اليهود في هرم السلطة والشرعية. وتُعدّ هذه المكانة المتدنية جزءًا أصيلًا من المشروع الصهيوني للدولة، ومكوّنًا بنيويًا في عمل مؤسساتها المركزية. وقد تجلت هذه الفكرة الأساسية في الأدبيات بعدّة طرق. فبينما يعبّر بعض الباحثين عنها بشكل غير مباشر باستخدام مصطلحات مثل «التمييز» أو «التهميش»، يلجأ آخرون إلى نماذج تحليلية تقارن إسرائيل بحالات مشابهة من أنظمة أو مجتمعات ذات طبيعة خاصة. ومن النماذج اللافتة في هذا السياق: «الديمقراطية العرقية» (Smooha 1990)، «الدولة العرقية» (Ghanem 1998)، «الإثنوقراطية» (Yiftachel 1999)، و«المجتمع الاستعماري الاستيطاني» (Sabbagh-Khoury 2021).

تماشيًا مع هذا الطرح، يُنظر عادةً إلى التبعية التي تفرضها الدولة على المواطنين الفلسطينيين — وبالمقابل، الهيمنة اليهودية — على أنها السبب الجذري لحالة الإقصاء الاقتصادي الظاهرة والاختلالات البنيوية التي يعاني منها المجتمع العربي. ومع ذلك، فإن أدبيات العلوم الاجتماعية، باستثناء الجغرافيين، تولي اهتمامًا أقل لمفهوم «الفصل المكاني»، الذي يُعد السمة التأسيسية الثانية في العلاقات بين العرب واليهود داخل إسرائيل. يُنظر إلى العيش في مناطق منفصلة على أنه أمر طبيعي ومفضل لدى الغالبية الساحقة من المواطنين، سواء العرب أو اليهود، إذ يعيش معظمهم في بلدات وأحياء منفصلة. ويُلاحظ هذا الفصل أيضًا في مجالات أخرى، مثل التعليم والمؤسسات الدينية وأسواق الزواج، فضلًا عن قصر الخدمة العسكرية الإلزامية في الغالب على المواطنين اليهود.

لعبت التغيرات الهيكلية والظرفية دورًا حاسمًا في توسيع فرص المواطنين الفلسطينيين في الاقتصاد الإسرائيلي غير العربي. فقد أدّى انخراط إسرائيل في العولمة إلى استقطاب شركات أجنبية إلى القطاعات المتقدّمة، إلى جانب بروز مراكز تسوّق عالمية، ما أتاح مساحات «محايدة» جديدة للنشاط الاقتصادي.

وقد فُرض الفصل السكني في البداية مِن الدولة الوليدة، كجزء من نظام أوسع للضبط المكاني. ومنذ ذلك الحين، تمحورت الصراعات بين المواطنين الفلسطينيين والدولة حول شروط هذا الفصل، لا سيما في ما يتعلق بتوزيع الحقوق والموارد بين البلدات والمدارس والمؤسسات الدينية لكل من العرب واليهود.

وإذ يسلّط هذا الكتاب الضوء على كيف أسهم الفصل في تشكيل بعض الجوانب الجوهرية لسياسات الدمج الاقتصادي — من حيث محتواها، وفعاليتها، وتبعاتها — فإنه لا يسعى إلى استبدال تفسير رئيس بآخر. فكلٌّ من التبعية والفصل عنصران أساسيان، ولا يمكن اختزال أحدهما في الآخر. بل ويمكن القول إن الحفاظ على الهيمنة اليهودية شكّل دافعًا محوريًا وراء تبنّي سياسة الدمج الاقتصادي، حيث جرى ربط هذا التكامل، ضمنيًا وعمليًا، باستعداد المواطنين الفلسطينيين لقبول موقعهم الأدنى في هرم السلطة. ومع ذلك، فإن الفصل ليس مجرد انعكاس لاختلال موازين القوى أو لجوهر القومية اليهودية الإقصائية؛ بل هو عنصر تفسيري قائم بذاته، تبرز أهميته بشكل خاص عند تحليل ظاهرة الدمج الاقتصادي.

ينقسم هذا النص إلى ثلاثة أقسام رئيسة. يبدأ القسم الأول باستعراض الخلفية التاريخية لسياسات الدمج الاقتصادي، ثم ينتقل إلى تحليل القرار الحكومي رقم ٩٢٢، والخطة الخمسية التي أُطلقت بموجبه، مع التوقف عند السياق والأهداف وآليات التنفيذ. أما القسم الثاني، وهو القسم الأكبر، فيتناول العلاقة المعقدة بين الدمج الاقتصادي والانفصال القائم بين العرب واليهود، وذلك من خلال ثلاثة محاور فرعية. يناقش المحور الأول كيف أن الرغبة في الحفاظ على الانفصال تُفسّر العديد من السمات المحيّرة للخطة. أما المحور الثاني، فيستعرض الطرق المتعددة التي أعاقت بها آليات الفصل نجاح سياسات الدمج الاقتصادي، وهي جوانب قلّما تحظى بالاهتمام في التحليلات السائدة. ويبحث المحور الثالث في الآثار المترتبة على الدمج الاقتصادي، لا سيما في ما يخص إعادة إنتاج المجتمعات العربية المعزولة، واستقرار العلاقات بين العرب واليهود داخل الدولة.

نقاط البداية

لطالما شكّل المجال الاقتصادي استثناءً جزئيًا من مبدأ الفصل بين العرب واليهود (راجع معوز في الفصل الثاني). حتى في فترة «اليشوف»، حين كانت المؤسسات الصهيونية، بقيادة الحركة العمالية، تروّج بفعالية لانفصالية يهودية في الاقتصاد وغيره من المجالات، لم يُطبّق مبدأ «العمل العبري» بشكل صارم في القطاعات الحيوية ضمن الاقتصاد اليهودي الخاص. بعد النكبة وإنشاء دولة إسرائيل، فُرضت التبعية الفلسطينية من خلال أنظمة حكم منفصلة لليهود والعرب، بينما جرى تحقيق الفصل السكاني من خلال عمليات نقل منسّقة للسكان قادتها الدولة، بالإضافة إلى تحويل المساحات العربية المتبقية لصالح السيطرة اليهودية (Boger 2008; Robinson 2013; Bauml 2017).

تحت هذه القيود المتعددة، كافح الفلسطينيون من أجل البقاء، بل والسعي نحو الازدهار متى ما أُتيح. ابتكروا داخل مناطقهم المعزولة نمطًا سكنيًا عائليًا يقوم على توفير مساكن للأجيال الجديدة ضمن بنية العائلة الممتدة، مما جعل من هذا النموذج أساسًا للاستمرارية الأسرية والمثابرة الوطنية الفلسطينية (خمايسي ١٩٩٠؛ Allweil 2017). في سوق العمل، لم يكن أمام معظم المعيلين الفلسطينيين، في البداية، بديل عن العمل لدى اليهود كعمّال يدويين. وطالما لم يُنظر إليهم كمصدر تهديد تنافسي للقوى العاملة اليهودية، فقد تم التسامح مع وجودهم، بل أُدرجوا في الاقتصاد لتلبية حاجات الإنتاج اليهودي وتجنّب

ـا المواطنين العـرب بقـدر أكـبر مـن الأمـ
ـِبـلِ لِجـ

داخـل مؤسـسـات الدولـة الإسرائيـلـيـة، وخـاصـة في سـوق العمل الإسرائيلي، لكـن وفـق منطـق نيوليـبرالي.٤
«الطاقـة غـير المسـتغلة» لـدى السـكان العـرب الجـدد،
الأهـداف الأساسـية كان زيـادة انخـراطهاتـين المجموعتـين، بوصفهـا مصلاً لتعزيز النمـو الاقتصـادي. أحـد
وخاصـة النسـاء، في سـوق العمل المأجور.
في بدايـات الألفيّـة، تركـزت السياسـات عـلى أدوات تأديبيـة،
كخفـض المسـاعدات وتحفيـز الانتقـال مـن «البطالـة إلى
العمـل». غـير أن هـذه السياسـات النيوليبراليـة، كمـا هـو
الحـال في دول أخـرى، تطـورت لاحقًـا لتشـمل مقاربـة
«الاسـتثمار الاجتماعـي»، التـي لا تقتـصر عـلى تشـجيع
الانخـراط في سـوق العمـل، بـل تسـعى أيضًـا إلى رفـع
مسـتوى رأس المـال البـشري في صفـوف القـوى العاملـة
كان رئيـس الـوزراء إيهـود أولـمرت أول شـخصية بـارزة (Maron 2019; Zehavi and Breznitz 2019).
تطـرح بشـكل مبـاشر المنطـق الكامـن وراء سياسـات
الدمـج الاقتصـادي الحديثـة الموجهـة نحـو المجتمـع

كوفيـد-١٩ في العـام ٢٠٢٠ .
لعبـت التغـيرات الهيكليـة الطويلة الأمد
في توسـيع فـرص المواطنـين الفلسـطينيين في الاقتصـاد
الإسرائيـلي عـبر إدماجهم بشكل أكبر
في العولمـة إلى اسـتقطاب شركات أجنبيـة إلى القطاعـات
ـّقـة الموجهـة نحـو التصدير
مسـاحات «محايـدة» جديـدة للنشـاط الاقتصـادي، شـعر

استراتيجية الدمج الاقتصادي تنطوي أيضًا على إمكانيات تقدمية، سواء من حيث إعادة التوزيع أو من حيث الرمزية. فهي توفّر مبررًا منطقيًا لاستثمار الدولة في توسيع مشاركة الفلسطينيين في سوق العمل وتعزيز قدراتهم الإنتاجية، وتترافق مع خطوات خطابية وعملية تدعم اندماجهم في مهن وقطاعات كانت مغلقة في وجههم سابقًا.

العربي. ففي كلمته الرئيسية أمام «مؤتمر رئيس الوزراء لقطاع الأقليات» في تموز ٢٠٠٨، صرّح أولمرت بأن «محاولة تطوير القطاع العربي اقتصاديًا، بمعزل عن الاقتصاد الإسرائيلي الأوسع، لا تؤتي ثمارها». وبدلًا من ذلك، دعا إلى سياسة جديدة تهدف إلى «دمج الاقتصاد العربي الفرعي في الاقتصاد الإسرائيلي الأوسع، وتسريع اندماج العرب في اقتصاد الدولة ككل». شكّل هذا الطرح تحوّلًا جذريًا، إذ دعا بشكل واضح إلى إنهاء الإقصاء العربي من قطاعات التوظيف في الاقتصاد «الأوسع» غير العربي. كما خرج أولمرت عن المألوف حين اعترف علنًا بسياسات إسرائيل التمييزية عبر تاريخها، وأدانها، بل ووعد بمنح القادة العرب دورًا استشاريًا في صنع السياسات، من خلال مشاركة مباشرة مع صنّاع القرار في الدولة.

مع ذلك، فإن هذا النهج — كما تجسّد لاحقًا في القرار الخطة ٩٢٢ — ظل محافظًا في جوهره. فسياسة «الدمج» تفتح أبوابًا جديدة للعرب، لكن ضمن حدود القطاعات اليهودية أو متعددة الجنسيات في الاقتصاد. وبهذا، تعفي الدولة نفسها من مسؤولية تطوير الاقتصاد العربي المحلي، وتُبقي البلدات العربية خارج نطاق الدعم التقليدي الذي وفّرته للهامش الجغرافي اليهودي، مثل تخصيص الأراضي، وتطوير البنية التحتية، وتوجيه الاستثمارات العامة والخاصة المدعومة. بهذه الطريقة، تنسجم سياسة الدمج الاقتصادي مع التزام الدولة المتواصل بالحفاظ على الهيمنة اليهودية — سياسيًا، وجغرافيا، وديمغرافيًا — ويعكس في الوقت نفسه اهتمامها بتوظيف أدوات اقتصادية لتجنّب، أو على الأقل احتواء، التحديات والاضطرابات التي قد تصدر عن المواطنين الفلسطينيين (Khalidi and Shehadeh 2017; Matza 2019).

ورغم ما تحمله هذه السياسات من مؤشرات على استمرار إقصاء الفلسطينيين في خدمة الهيمنة اليهودية، فإن استراتيجية الدمج الاقتصادي تنطوي أيضًا على إمكانيات تقدمية، سواء من حيث إعادة التوزيع أو من حيث الرمزية. فهي توفّر مبررًا منطقيًا لاستثمار الدولة في توسيع مشاركة الفلسطينيين في سوق العمل وتعزيز قدراتهم الإنتاجية، وتترافق مع خطوات خطابية وعملية تدعم اندماجهم في مهن وقطاعات كانت مغلقة في وجههم سابقًا. ومن الأمثلة البارزة على ذلك ما جاء في الخطة ٩٢٢، الذي تضمّن مخصصات مالية غير مسبوقة لصالح «الأقليات»، متجاوزًا القيود التقليدية التي كانت تفرضها محدودية القوة السياسية العربية وشحّ الشرعية المؤسسية. كما أن الخطاب المصاحب لهذه السياسات قد يمنح المواطنين الفلسطينيين موقعًا اقتصاديًا جديدًا، يختلف جذريًا عن دورهم التاريخي كطبقة عاملة مهمّشة على أطراف الاقتصاد الاسرائيلي (انظر Lewin-Epstein and Semyonov 1993; Khattab and Miaari 2013). وقد تبنّت حكومات نتنياهو المتعاقبة، التي خلفت حكومة أولمرت، هذا التوجّه، وبدأت تُعيد تعريف المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل بوصفهم «محرك نمو» محتملًا للاقتصاد.

من المفارقات اللافتة التي يتناولها أربعة من فصول هذا الكتاب أن الحكومات اليمينية المتعاقبة، التي أقرت خطة الخطة ٩٢٢ واستمرت في دعمها، كانت في الوقت ذاته تقود جهودًا خطابية وتشريعية لتقويض الحقوق المدنية والسياسية للمواطنين الفلسطينيين. ويشير هذا التناقض إلى أن مشروع الدمج الاقتصادي لا يرتبط ببرنامج سياسي محدد — لا بمشروع مصالحة ولا بسياسات نزع الشرعية — بل هو مشروع تديره الدولة من منطلقات براغماتية تتجاوز الانتماءات الأيديولوجية. في سياق الخطة ٩٢٢، لعب التكنوقراط (في وزارة المالية أساسًا) دورًا محوريًا في بلورة الخطة وتسويقها. وقد تجاوز هؤلاء التناقض الكامن بين التكامل الاقتصادي والإقصاء السياسي عبر تبنّيهم الكامل لفكرة «الاندماج»، مبرّرين إياها بلغة تقنية غير مسيّسة، مستفيدين من مكانتهم المهنية

تتعلق الفجوة الثانية بالدور المحدود الذي تلعبه أسواق الأراضي والإسكان داخل البلدات العربية، التي يقطنها معظم الفلسطينيين. تسعى السياسات الاقتصادية إلى تفعيل هذه الأسواق كأداة لتقليل أزمة السكن، من دون أن تلتزم الدولة بتوفير أراضٍ من أملاكها أو بتحمّل كلفة مالية كبيرة.

وشبكاتهم الإعلامية لترويج سردية «محرك النمو»، التي يشير مضمونها الضمني إلى أن تحسين الإنتاجية العربية يصب في مصلحة المجتمع اليهودي. كما أجروا مشاورات غير رسمية ومن وراء الكواليس مع النخب العربية، التي كانت بمعظمها من المستفيدين المحتملين سياسيًا واقتصاديًا من هذا التحول في السياسة.

كشفت النسخة الكاملة من الخطة الخمسية عن حجم التمييز الواسع في تخصيص الميزانيات ضد البلدات العربية، واقترحت تغييرات تقنية تهدف إلى تصحيحه — وهي قضية سيتم التطرق إليها لاحقًا في الكتاب. ومن الابتكارات اللافتة أن جزءًا كبيرًا من الإنفاق العام وتنفيذ الخطة جرى من خلال السلطات المحلية العربية، التي تُعد أهم ساحة للتعبئة السياسية والسلطة في المجتمع الفلسطيني، لكنها تعاني من ضعف إداري وقدرة منخفضة على التفاوض مع الحكومة المركزية واستخلاص الموارد منها (حيدر ٢٠١٠ ; Rosenthal, Zubida and Nachmias 2018). يتناول الفصل الخامس الذي تكتبه مها التاجي-دغش آثار هذا التنفيذ على الأرض.

من حيث المضمون، وسّعت الخطة ٩٢٢ بشكل كبير أربعة محاور كانت حاضرة جزئيًا في الخطط الخمسية السابقة: ١) رفع مستوى التحصيل العلمي لدى العرب لتأهيلهم بالمهارات المطلوبة في سوق العمل. ٢) تحسين البنية التحتية للنقل في المناطق العربية لتسهيل تنقّلهم إلى أماكن العمل (كالطرق وخطوط الحافلات). ٣) دعم النساء العربيات في دخول سوق العمل من خلال توفير خدمات رعاية الأطفال. ٤) توفير المعلومات وبرامج التمكين لمساعدة العرب في العثور على وظائف.

من زاوية تحليلية، تقوم رؤية الدمج الاقتصادي الفلسطيني الواردة في الخطة ٩٢٢ على مكونين أساسيين: تسليع العمل والمسكن (commodification)والدفع نحو الإنتاجية (productivization). يعالج مكون التسليع معيقين أساسيين في دمج الفلسطينيين في الاقتصاد الإسرائيلي. الأول، انخفاض معدلات المشاركة في سوق العمل الرسمي لدى قطاعات معينة في المجتمع الفلسطيني، خاصة بين النساء المتزوجات اللواتي لا يحملن شهادات تعليم عالٍ. ويُنظر إلى هذا الواقع على أنه مساهم في بقاء العديد من الأسر تحت خط الفقر، ومن ثمّ في ارتفاع حاجتها إلى مخصّصات اجتماعية. أما الحل النيوليبرالي المقترح، فهو تحميل المواطنين مسؤولية رفاههم عبر مشاركتهم في سوق العمل وزيادة مساهمتهم الضريبية في دعم اقتصاد الدولة وميزانيتها. تتعلق الفجوة الثانية بالدور المحدود الذي تلعبه أسواق الأراضي والإسكان داخل البلدات العربية، التي يقطنها معظم الفلسطينيين. تسعى السياسات الاقتصادية إلى تفعيل هذه الأسواق كأداة لتقليل أزمة السكن، من دون أن تلتزم الدولة بتوفير أراضٍ من أملاكها أو بتحمّل كلفة مالية كبيرة.

أما مركب الإنتاجية، فيركز على رفع مستوى رأس المال البشري لدى الشرائح الفلسطينية الجديدة المنخرطة في سوق العمل، بهدف تعزيز إنتاجيتها ومساهمتها في النمو الاقتصادي. تشمل الوسائل لتحقيق هذا الهدف زيادة الاستثمار في المدارس الحكومية العربية، وتقديم حوافز للجامعات والطلبة لتشجيع العرب على دخول التعليم العالي. في هذا السياق، يُقدَّم الخريجون الفلسطينيون كحلّ لأزمة النقص في الكفاءات المهنية والتقنية في الشركات اليهودية والأجنبية، لا سيما في قطاع التكنولوجيا العالية.

هذان المكونان، التسليع والإنتاجية، يجسّدان النهج النيوليبرالي الذي تبنّته وزارة المالية — الجهة المسؤولة بشكل أساسي عن تصميم الخطة ٩٢٢ وتعزيزها. وقد ربط مارون وشاليف وزملاؤهما هذا التوجّه النيوليبرالي بفعاليته في تمكين وزارة المالية من أداء دورها المزدوج: قيادة النمو الاقتصادي، وحماية الوضع المالي للدولة، مع الحفاظ على استقلاليتها المؤسسية (Maron and Shalev 2017). من هذا المنظور، يُنظر إلى المجتمع الفلسطيني ليس فقط كعبء اقتصادي بسبب ضعف مساهمته

إن تشجيع العائلات الفلسطينية على إرسال أطفالها إلى المدارس اليهودية أو الانتقال للعيش في البلدات اليهودية يُعد تدبيرًا منطقيًا تمامًا من منظور العقيدة النيوليبرالية ومنطق الدمج الاقتصادي. ومع ذلك، من الواضح أن مثل هذه الإجراءات كانت ستصطدم بالركائز العميقة للوضع الانفصالي القائم.

في الإيرادات الضريبية، بل أيضًا كعبء مالي نتيجة استحقاقه العالي للمساعدات الحكومية. ووفقًا لنموذج «الاستثمار الاجتماعي»، تهدف مكونات التسليع وزيادة الإنتاجية في الخطة ٩٢٢ إلى معالجة هذين التحديين: إذ يُفترض أن تؤدي زيادة مشاركة النساء في سوق العمل إلى رفع دخل الأسر، ودفع المزيد منها فوق خط الفقر. كما أن تحسّن التعليم والإنتاجية سيقلّص من نسبة المعفيين من الضرائب. وفي الوقت ذاته، فإن تسليع الأراضي والسكن — إلى جانب شروطه المسبقة كالتسجيل الرسمي والتنظيم العمراني — من شأنه أن يفتح مصدرًا جديدًا للإيرادات العامة.

الفصل والدمج

يطرح هذا القسم فكرة أن عزل الفلسطينيين يُعتبر عاملًا مهمًا لم يحظ بالقدر الكافي من الاهتمام عند محاولة فهم الدمج الاقتصادي وتحليل آثاره. يبدأ القسم بالإشارة إلى أن خطة الدمج الاقتصادي تفترض وجود فصل مكاني/سكني على أساس عرقي-قومي مُسبق، وتحتوي على تدابير — لا سيما في مجال مساعدات الإسكان — تهدف إلى الحفاظ على هذا الفصل. وبناءً على الأدلة التي تم جمعها في هذا المجلد حول العلاقة بين االدمج والانفصال، تُستخلص نقطتان إضافيتان. أولًا، يبدو أن الفصل المكاني لا ينظم برامج الدمج فحسب، بل يحد أيضًا من تأثيرها. هذا يشمل بُعدين رئيسين: الفعالية، أي النجاح في تحقيق الأهداف الاقتصادية المعلنة للدمج الاقتصادي؛ والمساواة، أي إمكانات الدمج في تقليص الفجوات الاجتماعية والاقتصادية بين المواطنين الفلسطينيين واليهود عبر تعزيز الحراك الاجتماعي والاقتصادي العربي. ثانيًا، في حين قد يساعد الدمج الاقتصادي للفلسطينيين على الحفاظ على (أو تثبيت) الفصل المكاني عن طريق توفير فرص عمل تعتمد على التنقل اليومي إلى البلدات اليهودية (من دون الانتقال إليها)، إلا أن له آثارًا مرتدة قد تُقوض أو تُعزز الوضع الراهن المنفصل.

الفصل وتصميم خطة الخطة ٩٢٢

يفسّر منطق الدمج الاقتصادي للمواطنين العرب، إلى جانب تبنّي البيروقراطيين الاقتصاديين أدوات السياسة النيوليبرالية، العديد من السمات الأساسية في خطة الخطة ٩٢٢ — ولكن ليس جميعها. إذ يشير إدراج بعض البنود في الخطة وغياب أخرى إلى تأثير الفصل القائم بين العرب واليهود على تصميمها. وفي هذا السياق، يمكن طرح التساؤلين التاليين:

- كما أُشير سابقًا، تضمنت الخطة تدابير لمعالجة النقص الحاد في المساكن داخل البلدات العربية، وهو هدف لا يبدو مرتبطًا مباشرة بمهمة الخطة الأساسية، المتمثلة في تعزيز مساهمة المواطنين الفلسطينيين في النمو الاقتصادي. فما الذي يفسر إدراج هذا الهدف؟ ولماذا لم يتم، في المقابل، اقتراح حلول سكنية بديلة، كتشجيع الفلسطينيين على السكن في البلدات اليهودية ذات الأسواق العقارية المتطورة؟ مثل هذا الخيار كان من شأنه أيضًا أن يسهّل الدمج الاقتصادي عبر تقريب السكان العرب من أماكن فرص العمل.
- كذلك، لماذا اقتصرت الجهود المبذولة في رفع مستوى التحصيل العلمي للتلاميذ العرب على تحسين المدارس العربية فقط؟ لم تتضمّن الخطة آليات لدمج هؤلاء التلاميذ في المدارس اليهودية، التي توفّر تعليمًا أفضل وفرصًا أوسع لاكتساب رأس مال اجتماعي وثقافي ثمين في سوق العمل اليهودي.

قد تبدو هذه البدائل - السكنية والتعليمية - مجرّد افتراضات نظرية، لكن تجدر الإشارة إلى أنها طُرحت علنًا قبل اعتماد الخطة ٩٢٢ في إطار اقتراح سياسي شامل قدّمه اثنان من كبار الاقتصاديين اليهود، وقد شكّل إلى حدّ كبير تصورًا مبكرًا للخطة

تقف هذه الأشكال المتعددة من الانفصال عائقًا أمام اندماج الفلسطينيين في الاقتصاد «غير العربي»، سواء كعمّال أو كروّاد أعمال. وحتى من يتمكن من الاندماج، يجد أن الفصل يقيّده في التقدّم نحو الوظائف الأعلى أجرًا أو الأرفع مكانة، أو نحو الفرص الاقتصادية الأكثر ربحية، مقارنة بنظرائه اليهود.

الخمسية (كاسير وياشيف ٢٠١٣). إن تشجيع العائلات الفلسطينية على إرسال أطفالها إلى المدارس اليهودية أو الانتقال للعيش في البلدات اليهودية يُعد تدبيرًا منطقيًا تمامًا من منظور العقيدة النيوليبرالية ومنطق الدمج الاقتصادي. ومع ذلك، من الواضح أن مثل هذه الإجراءات كانت ستصطدم بالركائز العميقة للوضع الانفصالي القائم. وبناءً عليه، فإن السبب الأرجح لعدم تضمين هذه المقترحات في الخطة هو إدراك البيروقراطيين الاقتصاديين الذين صاغوها بأن هذه الخطوات الراديكالية قد تُعرّض تنفيذ الخطة ٩٢٢ للخطر، من خلال إثارة مقاومة متوقعة من الجانبين، اليهودي والعربي.

كان تجنّب السياسات التي تُعد غير شعبية من الناحية الأيديولوجية والسياسية أحد الأساليب التي استخدمها المروّجون التكنوقراط لخطة الخطة ٩٢٢ لحماية مشروع الدمج الاقتصادي من المعارضة. ومن الإجراءات الوقائية الأخرى الممكنة، تجنّب أي خطوات توحي بسخاء مالي تجاه العرب على حساب اليهود. ومن هذه الزاوية، يبدو من اللافت أن مخطّطي الخطة ٩٢٢ أعلنوا دعمهم العلني لإلغاء التمييز في الميزانيات — أو ما أسموه بـ«التشوّهات» - من خلال اعتماد مبدأ الميزانية النسبية. وبموجب هذا الأسلوب، لا تُحدَّد البنود الميزانية بمبالغ مالية ثابتة تُخصَّص للمجتمع العربي، بل تُلزم الميزانية بضمان حصول العرب على نسبة معيّنة من الإنفاق الكلّي - كأن تُحدَّد مثلًا بناءً على نسبتهم من مجمل السكان.

من الناحية العملية، اقتصر تطبيق مبدأ «الميزانية النسبية» في إطار الخطة ٩٢٢ على البنود غير المثيرة للجدل، مثل الاستثمار في وسائل النقل العام المحلية — وهي بنود لم تعد تمثل أولوية ملحّة بالنسبة لغالبية البلدات اليهودية. علاوة على ذلك، وكما هو الحال في جوانب أخرى من الخطة، كان الالتزام بالتخصيص النسبي ملزمًا رسميًا فقط لفترة السنوات الخمس المحددة للخطة. وفي البرنامج اللاحق الذي أُقرّ في تشرين الأول ٢٠٢١، تم الاستغناء عن هذا النموذج، وعاد العمل بالمخصصات الكمية التقليدية.[٥] ومن الأمثلة الأكثر دلالة على دور المصالح المادية المتضاربة بين العرب واليهود في تشكيل مسار الخطة ٩٢٢، ما يتعلق بمساعي المخططين لزيادة التمويل الحكومي بشكل كبير لتحسين التعليم الثانوي العربي. فرغم أن هذا كان من بين الأهداف المحورية للخطة، فإنه اصطدم بمعارضة قوية من المستفيدين اليهود من الوضع القائم في توزيع الميزانيات، الذين نجحوا في فرض «فيتو» فعلي ضد تنفيذ هذا الإصلاح.[٦]

وفي ختام هذا القسم، نعود إلى موضوع تأثير القوى المتجذرة في منطق الفصل على تشكيل خطة الخطة ٩٢٢. من منظور نيوليبرالي، يصعب تفسير إدراج تدخلات حكومية لمعالجة أزمة السكن في البلدات الفلسطينية ضمن الخطة.[٧] فعلى عكس الاستثمارات الاجتماعية الأخرى التي تضمّنتها الخطة ٩٢٢، لم تحمل هذه التدخلات أي وعود واضحة بالمساهمة في تحويل الفلسطينيين إلى قوة إنتاجية تساهم في تعزيز النمو الاقتصادي الإسرائيلي. وكما توضح ماعوز (في الفصل الثاني، وانظر أيضًا صعابنة في الفصل السادس)، فإن مجرد كون معالجة النقص في السكن جزءًا أساسيًا من الخطة ٩٢٢ يسلّط الضوء على حقيقة محورية: مشروع دمج سكان البلدات الفلسطينية في «الاقتصاد الأوسع» مرتبط ارتباطًا وثيقًا بالحفاظ على الفصل القائم بين البلدات العربية واليهودية — وهو هدف تتقاسمه النخب العربية واليهودية على حدّ سواء.

كيف يساهم الانفصال في تقييد الاندماج والحد من فوائده

كما يشير عاموس زهافي في خاتمة الفصل الأول، يحدّ واقع الفصل البنيوي من قدرة الحراكات الفردية في سوق العمل على تقليل اللامساواة بين

العـرب واليهـود. فالمواطنـون اليهـود والفلسـطينيون لا يعيشـون فقـط في مناطـق منفصلـة، بـل يدرسـون أيضًـا في مـدارس مختلفـة تُـدرّس بلغـات مختلفـة، ويسـلكون مسـارات مهنيـة متباينـة بعـد التخـرّج، ولا يحـدث بينهـم أي اختـلاط اجتماعـي يُذكـر، بمـا في ذلـك في الـزواج. تقـف هـذه الأشـكال المتعـددة مـن الانفصـال عائقًـا أمـام اندمـاج الفلسـطينيين في الاقتصـاد «غـير العربـي»، سـواء كعمّـال أو كـروّاد أعمـال. وحتـى مـن يتمكـن مـن الاندمـاج، يجـد أن الفصـل يقيّـده في التقـدّم نحـو الوظائـف الأعـلى أجـرًا أو الأرفـع مكانـة، أو نحـو الفـرص الاقتصاديـة الأكثـر ربحيـة، مقارنـة بنظرائـه اليهـود.

في هـذا السـياق، لا تتصـدى سياسـات الدمـج الاقتصادي لعقبتـين رئيسـتين ناتجتـين عـن نظـام الفصـل، وهمـا غالبًـا مـا تُغفـلان في الأدبيـات الاقتصاديـة المتزايـدة التـي تتنـاول فجـوة الأجـور بـين العـرب واليهـود: أولًا، مـن المرجـح أن المزايـا الماليـة والاجتماعيـة والرمزيـة التـي يوفرهـا البقـاء في المجتمعـات العربيـة، والأثمـان الناجمـة عـن البدائـل الأخـرى، تـؤدي إلى امتنـاع بعـض الأفـراد المؤهلـين للحصـول عـلى وظائـف مرموقـة ذات رواتـب عاليـة مـن التنافـس عـلى هـذه الوظائـف. ثانيًـا، حتـى عندمـا يختـار المواطـن الفلسـطيني العمـل لـدى أربـاب عمـل يهـود، فـإن فرصـه في التقـدّم داخـل هـذه المؤسسـات تكـون محـدودة بسـبب افتقـاره إلى رأس المـال الاجتماعـي والثقـافي الـذي يتوفـر لليهـود بشـكل طبيعـي مـن خـلال انتمائهـم العرقي-القومـي.

تـم تصميـم الفصـل المكانـي وصياغتـه بـين العـرب واليهـود في العقديـن التأسيسـيين، مـا بـين إقامـة الدولـة وتفكيـك الحكـم العسـكري المفـروض عـلى غالبيـة الأقليـة العربيـة. اسـتخدمت الدولـة العنـف وسـلطتها لتفكيـك التجمّـع السـكاني العربـي، وحـصره في جيـوب سـكنية صغـيرة، وتجميـد مـا تبقـى لـه مـن الأراضي، وإلـزام السـكان أماكنهـم المحـددة (Yiftachel 2006). وكمـا ورد في الأقسـام السـابقة، كان أحـد أكثـر أشـكال التكيّـف الفلسـطيني أهميـة هـو تطويـر مجموعـة مـن الممارسـات التـي توفّـر مسـاكن ذاتيـة البنـاء للأجيـال الجديـدة فـوق أراضٍ مملوكـة للعائلـة. وتُنفـذ هـذه الممارسـات وفقًـا لمبادئ أبوية (حكـم الآبـاء) وسُـلالية ذكورية (حيـث تُمنـح الأراضي عـادة للأبنـاء فقـط، وتُجـبر العرائـس القادمـات مـن بلـدات أخـرى عـلى الانتقـال إلى مسـقط رأس أزواجهـن). ويُنتـج هـذا المزيـج مـن الترتيبـات الماديـة والاجتماعيـة هويـات محليـة قويـة، ونمـط حيـاة يتمحـور حـول العائلـة، ويكـرّس أدوارًا تقليديـة للجنسـين (Forte 2003; Kanaaneh and Nusair 2010). ومـن الناحيـة الماليـة، يُتيـح هـذا النظـام السـكني لغالبيـة العائـلات العربيـة المقيمـة في بلـدات منفصلـة الاسـتغناء عـن التكاليـف الشـهرية للإيجـار أو الرهـن العقـاري.[٨] وتُعـد هـذه الميـزة الاقتصاديـة، التـي لا ترتبـط إلا بشـكل طفيـف بمسـتوى دخـل الأسرة، عامـلًا رئيسًـا في الحفـاظ عـلى الـدور المركزي للعائلـة، سـواء كنظـام دعـم أو كمركـز للحيـاة الاجتماعيـة.

يؤثـر هـذا المزيـج مـن العوامـل الاجتماعيـة والاقتصادية بشـكل مبـاشر عـلى فـرص اندمـاج الفلسـطينيين في الاقتصـاد اليهـودي، ويؤثـر أيضًـا عـلى حجـم الفجـوات في الدخـل والمكانـة بـين مـن يندمـج منهـم ونظرائهـم اليهـود. فالتنقّـل المكانـي — وهـو شرط شـائع للحـراك الاقتصـادي — لا يكـون متاحًـا بالسـهولة نفسـها للفلسـطينيين كمـا هـو الحـال لليهـود، الذيـن يسـتطيعون الانتقـال بـين البلـدات بحريـة نسـبية للبحـث عـن فـرص العمـل. أمـا المواطنـون الفلسـطينيون، فإنهـم غالبًـا مـا يعيشـون بعيـدًا عـن مواقـع الفـرص، ولا يسـتطيعون تقليـد هـذا النمـوذج بسـهولة. فـإلى جانـب خسـارة شـبكة الدعـم الأسري التـي توفّرهـا أنظمـة السـكن المحليـة، فـإن الابتعـاد ينطـوي على تحـوّل جـذري في نمـط الحيـاة، وقطـع للارتبـاط اليومـي بالمـكان، وهـو عنـصر أسـاسي في الهويـة الشـخصية والجماعيـة. وإلى جانـب ذلـك، فـإن كلا البديلـين المتاحـين للتنقّـل يطـرح مشـكلات معقـدة: الانتقـال إلى منطقـة يهوديـة يصطـدم بمظاهـر عـداء مـن قبـل بعـض السـكان اليهـود، وبقيـود عـلى الوصـول إلى الخدمـات المحليـة، سـواء العامـة أو الخاصـة (Shafir 2018؛ شـتيرن، الفصـل ٧). الهجـرة إلى بلـدات عربيـة أخـرى لا تقـل صعوبـة، إذ إن سـوق العقـارات هنـاك محـدود، كمـا أن السـكان اعتـادوا نمطًـا ديمغرافيًـا ثابتًـا، يقتـصر في الغالـب عـلى الأقـارب، مـا يجعـل اسـتقبال «الغربـاء» أمـرًا غـير مرغـوب فيـه.

بالإضافـة إلى القيـود التـي يفرضهـا الفصـل المكانـي على فـرص التحصيـل العلمـي للفلسـطينيين داخـل إسرائيـل، فـإن الفصـل بـين المـدارس العربيـة واليهوديـة — والـذي جعـل المـدارس العربيـة أهدافًـا سـهلة لتمييـز متراكـم في الميزانيـات عـلى مـدى أجيـال — يـؤدي إلى مسـتويات تعليميـة أدنـى وأقـل قيمـة مقارنـة بالتيـارات التعليميـة اليهوديـة غـير الحريديـة. ويُعـدّ هـذا التفـاوت، مـن

وتشير الدراسات إلى أن العمال الفلسطينيين يتعرضون لضغوط لأداء أفضل من زملائهم اليهود، كما يُتوقع منهم إخفاء هويتهم العربية، بل وأكثر من ذلك، إخفاء هويتهم الفلسطينية، من أجل التقدّم المهني.

وجهة نظر الاقتصاديين الذين يتبعون نموذج «رأس المال البشري» السائد، العقبة الأساسية أمام الدمج الاقتصادي للفلسطينيين. غير أن هذا التحليل يتجاهل الأهمية المحورية لرأس المال الاجتماعي والثقافي في الوصول إلى الوظائف والترقّي فيها.[٩]

يحظى اليهود العاملون في الاقتصاد غير العربي بمزايا ناتجة عن شبكات اجتماعية قوية وضعيفة اكتسبوها من خلال نشأتهم في أحياء يهودية، والتحاقهم بالمدارس اليهودية، وخدمتهم العسكرية، وزواجهم داخل المجتمع اليهودي. في المقابل لا يتمتع الفلسطينيون بمثل هذه المزايا، ويعتبر رأس المال الاجتماعي الذي يكتسبوه خلال نشأتهم في البلدات العربية غير ذي قيمة في أماكن العمل التي تدار من قبل يهود. لكن تظهر بعض الاستثناءات حين تتشكّل «منافذ عربية» داخل الاقتصاد غير العربي — مثل الصيدليات أو المجتمعات التجارية— تسمح بتوظيف الفلسطينيين عبر علاقات شخصية من نوع «صديق يجلب صديقًا». هناك أيضًا مسار آخر محتمل لاكتساب رأس المال الاجتماعي والثقافي، يتمثل في سيرورة العمل نفسها. ففي دراسة حالة طولية بدأها روزنفيلد منذ الستينيات، أظهرت كيف تمكّن بعض العمال العرب، من خلال عملهم مع اليهود فترات طويلة، من اكتساب فهم عميق للممارسات التجارية والفرص المتاحة، مما ساعدهم لاحقًا في التقدّم المهني أو في الانتقال نحو العمل الحر (Rosenfeld 1978). وفي دراسات أحدث، طوّر شنيل وزملاؤه طريقة لقياس كمي لأنواع مختلفة من «رأس المال الدامج» (integration capital)، مشيرين إلى أن العديد من المزايا المكتسبة خلال «رأس المال الدامج» تسهم في تحصيل أفضل في سوق العمل.

في المقابل، تُظهر مجموعة متزايدة من الأبحاث حول العلاقات بين العمال اليهود والعرب في أماكن العمل المختلطة — وقد استعرضها دار Darr (٢٠٢٠) بشكل موسّع — أن الروابط الاجتماعية التي تتشكّل بينهم في أماكن العمل غالبًا ما تكون هشّة وضعيفة.

وتشير الدراسات إلى أن العمال الفلسطينيين يتعرضون لضغوط لأداء أفضل من زملائهم اليهود، كما يُتوقع منهم إخفاء هويتهم العربية، بل وأكثر من ذلك، إخفاء هويتهم الفلسطينية، من أجل التقدّم المهني. وفي مجالات التكنولوجيا المتقدمة، تُترجَم هذه الضغوط إلى تفضيل واضح لدى الموظفين العرب للعمل في شركات أجنبية بدلًا من تلك المملوكة ليهود، لما توفره الأولى من بيئة عمل يُنظر إليها على أنها أكثر حيادية وأقل تحاملًا.

وأخيرًا، يستحق دور الخدمة العسكرية اهتمامًا خاصًا، لما قد توفره لليهود من ثلاث مزايا في سوق العمل. أولًا، تُعتبر الخدمة العسكرية بوتقة للتنشئة الاجتماعية على «الإسرائيليات"، وتمنح أشكالًا متعددة من رأس المال الثقافي المرتبط بالقيم والمعايير السائدة في الدولة. ثانيًا، تُعد الخدمة العسكرية سياقًا مثمرًا لبناء رأس المال الاجتماعي، من خلال توسيع شبكة العلاقات والتعارف والصداقة. ثالثًا، بالنسبة لأقلية مميزة، أصبحت الخدمة العسكرية، خلال العقود الأخيرة، موقعًا لاكتساب «رأس مال عسكري» متخصص (Swed and Butler 2015)، يتضمن ليس فقط مكتسبات اجتماعية وثقافية، بل أيضًا مهارات تقنية عالية مطلوبة بشدة في قطاعات مثل تكنولوجيا المعلومات، والمراقبة، والصناعات العسكرية.

إمكانات الدمج الاقتصادي المزعزعة للاستقرار

يرى مؤيدو الدمج الاقتصادي من مختلف الأطياف السياسية اليهودية أنه أداة فعالة لاستقرار العلاقات بين العرب واليهود. من بين هؤلاء أنصار «السلام الاقتصادي» في التيار اليميني، الذين يعتقدون أن تحسين الظروف المعيشية قد يحلّ محل المطالب السياسية. كما يسعى خبراء المؤسسة الأمنية إلى استخدام الدمج كوسيلة للتقليل من اغتراب المواطنين الفلسطينيين تجاه الدولة ذات الطابع اليهودي. وتتبنّى منظمات المجتمع المدني هذه المقاربة أيضًا، معتبرة أن تحقيق اندماج

اقتصادي عادل قد يشكّل أساسًا للتعايش. وعلى الطرف الآخر من الطيف السياسي، وبينما يشتركون في الفرضية نفسها، يعرب منتقدو سياسة الدمج الاقتصادي من داخل المجتمع العربي عن مخاوفهم من أن المنافع المادية التي يجلبها الدمج الاقتصادي قد تصرف انتباه الفلسطينيين داخل إسرائيل عن نضالهم الجماعي من أجل الحقوق السياسية، وتُضعف بالتالي دعمهم للنضال الفلسطيني الأوسع من أجل تقرير المصير. ورغم أن هذه المخاوف لا تُبطِل بالضرورة الحُجج القائلة بأن الدمج قد يعزز الاستقرار أو الوضع القائم، فإن العديد من فصول هذا المجلد تبيّن أن للدمج الاقتصادي أيضًا قوى مقلقة قد تؤدي إلى زعزعة الاستقرار.

في مساهمته ضمن هذا المجلد، يجادل شتيرن (الفصل ٧) بأن المواجهات العنيفة بين اليهود والفلسطينيين في أيار ٢٠٢١ ترتبط ارتباطًا وثيقًا بواقع الاندماج نفسه. فالاندماج، كما يبدو، لا يهدد فقط التوازن الحساس في العلاقات اليهودية العربية، بل يقوّض أيضًا الاستقرار طويل الأمد في البلدات العربية المنفصلة، التي تشكّل العمود الفقري للمجتمع الفلسطيني في إسرائيل. وتستند هذه الفرضية إلى ثلاث عمليات مترابطة: ١) تفاقم التفاوت داخل البلدات العربية نتيجة لاندماج فئات دون أخرى، إلى جانب تزايد هجرة الفلسطينيين إلى البلدات اليهودية أو المختلطة. ٢) ظهور انقسامات اجتماعية جديدة داخل كل من المجتمعين العربي واليهودي، بين الفائزين والخاسرين من عملية الاندماج. ٣) تقاطع الدمج الاقتصادي مع أزمة الإسكان العربية المتفاقمة، وهي قضية ذات تأثير عميق على استقرار المجتمعات العربية. والآن سنناقش هذه الإدعاءات على التوالي.

العملية الأولى — اتساع الفجوة الطبقية داخل المجتمع العربي — تُعد نتيجة طبيعية للنموذج الذي صاغته الخطة ٩٢٢. فقد ساهم الدمج الاقتصادي في توسّع الطبقة الوسطى المهنية بين العرب، من خلال تدخلات لتحسين التعليم في المدارس العربية، وتوسيع فرص الالتحاق بالتعليم العالي، وربط الباحثين عن عمل بمؤسسات خارج نطاق الاقتصاد العربي التقليدي. لكن في المقابل، ظل الاستثمار في خلق فرص عمل جديدة داخل البلدات العربية أو في محيطها محدودًا للغاية، ما أدى إلى استمرار توجّه شريحة واسعة من القوى العاملة — خصوصًا من النساء غير الأكاديميات — إلى وظائف منخفضة الأجر.

ويؤكد البحث الكمي الذي أجراه شاليف وصعابنة (الفصل ٣) هذه الاتجاهات. فقد أدى التفاوت في معدلات الاندماج وتفاوته — سواء من حيث الفئات الاجتماعية أو الجندرية — إلى تعميق الفوارق في الدخل داخل المجتمع العربي. على وجه التحديد، شهدت الفترة ما بين ٢٠٠٥ و٢٠١٩ ارتفاعًا ملحوظًا في معدلات التحصيل الأكاديمي لدى الفلسطينيين في إسرائيل، وخاصة بين النساء. وقد أسفر هذا عن تحسّن متوسط الدخل النسبي للخريجين من الجنسين، وكذلك لبعض الرجال غير الأكاديميين. غير أن النساء العربيات غير الحاصلات على شهادات أكاديمية شهدن تراجعًا مستمرًا في دخلهن النسبي، ما عمّق التفاوتات الطبقية بين النساء أنفسهن، وأضاف بُعدًا جديدًا لعدم المساواة داخل المجتمع العربي.

رغم أن البيانات التي قدّمها صعابنة وشاليف لا تسمح بتعميم نتائجهم من المستوى الفردي إلى مستوى الأسرة، فإنها تشير بوضوح إلى أن الفجوة بين الأسر التي يعيلها زوجان مهنيان مزدوجا الدخل وتلك التي يعيلها أفراد غير أكاديميين، قد اتّسعت على الأرجح بشكل كبير خلال السنوات الأخيرة. في الوقت ذاته، وكما يوضح صعابنة (الفصل ٦)، فإن النقص المُتزايد في الأراضي العائلية الصالحة للبناء، وكذلك في الوحدات السكنية القابلة للتوسعة داخل البلدات العربية، قد أدى إلى استبعاد عدد متزايد من الأزواج الشباب من نظام الدعم السكني العائلي الذي لطالما شكّل «وسادة أمان» اقتصادية في وجه تفاوت الدخل. حتى وقت قريب، ساعد هذا النظام العائلي في التخفيف من آثار التفاوت الطبقي داخل المجتمع الفلسطيني، وذلك لسببين رئيسين: ١) لا توجد علاقة مباشرة بين ملكية الأراضي العائلية — التي غالبًا ما تعود إلى ما قبل النكبة — وبين القدرات الاقتصادية للأسر الفلسطينية بعد العام ١٩٤٨. ٢) الأراضي العائلية موزّعة جغرافيًا بشكل شبه عشوائي داخل البلدات، ما أدى إلى تشكّل أحياء غير مصنّفة طبقيًا بشكل حاد، بل تضم خليطًا من الفئات الاجتماعية.

غير أن هذا التوازن بدأ يتآكل بفعل تزايد تسليع السَكَن، إذ بدأت معاملات السوق تحلّ محل الدعم العائلي التقليدي، مما يضعف الأثر المعاد توزيعه

غير أن هذا التوازن بدأ يتآكل بفعل تزايد تسليع السَكَن، إذ بدأت معاملات السوق تحلّ محل الدعم العائلي التقليدي، مما يضعف الأثر المعاد توزيعه لهذين العاملين، ويهدد بتراجع كبير في مستويات السكن لدى الأسر ذات الدخل المنخفض.

لهذين العاملين، ويهدد بتراجع كبير في مستويات السكن لدى الأسر ذات الدخل المنخفض. يدفع هذا التوجه العديد من هذه الأسر إلى البحث عن مساكن أرخص نسبيًا في أطراف المناطق اليهودية، حيث لا تزال الأسعار أقل تكلفة. في المقابل، فإن الأسر الفلسطينية التي يتمتع أحد معيلَيها — أو كلاهما — بارتفاع في التعليم والدخل، تكون في وضع أفضل بكثير لشراء مساكن في السوق الحرّة، وبالتالي فهي أقل اعتمادًا على نظام الدعم العائلي التقليدي. وبينما ينهار هذا النموذج السكني القديم، يصبح من المنطقي اقتصاديًا واجتماعيًا أن يفكّر الأزواج الفلسطينيون المتعلمون وذوو الدخول المرتفعة في مغادرة بلداتهم الأصلية، لا لأسباب اقتصادية مباشرة فحسب، بل أيضًا لأسباب تتعلق بـ»نوعية الحياة». وتشمل هذه الأسباب: تقليص وقت التنقل إلى أماكن العمل، الهروب من الاكتظاظ، وتجاوز ضعف البنية التحتية والخدمات العامة، فضلًا عن الرغبة في التخلّص من القيود الاجتماعية الصارمة، بما في ذلك الأعراف العائلية المحافظة والأدوار الجندرية التقليدية التي تهيمن على المجتمعات الفلسطينية المنفصلة.[١٠] يشكّل ارتفاع معدلات جرائم العنف داخل البلدات العربية دافعًا إضافيًا لمغادرة هذه المناطق والاستقرار في بيئات أكثر أمانًا — حتى لو كانت في مناطق ذات أغلبية يهودية.

إن ظاهرة إلغاء الفصل العنصري «العفوي" التي تقودها الأجيال الشابة من المواطنين الفلسطينيين ليست جديدة (Hleihel 2011)، لكنها آخذة في التوسع، ومن المرجّح أن تستمر طالما بقيت العوامل الأخرى على حالها. ورغم ذلك، لا تزال سلطة الدولة تمارس دورًا فاعلًا في إعاقة هذا المسار، سواء بشكل مباشر عبر ترتيبات مؤسسية تعزز الهيمنة اليهودية على الحيز المكاني، أو بشكل غير مباشر من خلال تحفيز ظهور مجموعات ضغط — كالسكان والسلطات المحلية في بلدات التهويد — تعارض توسيع الفضاء العربي أو تغيير أنماط استخدامه. وعندما ينتقل العرب إلى بلدات يهودية، غالبًا ما تواجههم مقاومة، سواء عبر أدوات صريحة أو عبر وسائل «مستترة» من قِبل السكان والسلطات المحلية (Shafir ٢٠١٨). ومع ذلك، فإن قوى السوق تدفع، في اتجاه معاكس، نحو إلغاء الفصل. فرغم الأيديولوجيات المعادية والتحيّزات الراسخة لدى بعض المُلّاك اليهود، يستمر تدفّق الفلسطينيين إلى البلدات اليهودية أو المختلطة، لا سيما بحثًا عن السكن بأسعار معقولة.[١١]

وفي بعض الحالات، يؤدي هذا التجاور السكني بين العرب واليهود — رغم أنه غير مرغوب فيه غالبًا من الطرفين — إلى نوع من التعايش. وكما يلاحظ شتيرن (الفصل ٧)، فإن هذا التعايش يظهر أساسًا بين الفئات المتوسطة المهنية من كلا الطرفين، حيث تتقاطع التطلعات إلى نمط حياة متقارب، إلى جانب المصالح الاقتصادية المشتركة، لا سيما في حماية قيمة العقار. غير أن تحليل شتيرن يذهب أبعد من ذلك، حيث يرى أن الاندماج الاقتصادي يطلق دوامة جدلية، تتجلّى في نتائجه غير المباشرة، وعلى رأسها تزايد الوجود العربي في الفضاء العام: كزملاء عمل، ومقدمي خدمات، ومستهلكين، وسكان. هذا الحضور المتزايد يجعل من «الآخر» العربي أكثر وضوحًا في نظر الأغلبية اليهودية، وهو ما يثير مشاعر القلق والانزعاج، خاصة في فترات التوتر القومي، كما هو الحال في ذروة التصعيدات الإسرائيلية-الفلسطينية أو المسلمة-اليهودية. تُغذّى هذه المشاعر — كما يشير شتيرن — من قبل سياسيين ونشطاء شعبويين إقصائيين، وقد لعبت دورًا مباشرًا في إشعال أعمال العنف التي ارتكبها يهود خلال أحداث أيار ٢٠٢١، لا سيما في المناطق الاجتماعية والاقتصادية التي شهدت أعلى معدلات الاختلاط. أما على الجانب الفلسطيني، فقد تمركزت أشكال العنف أساسًا في المدن المختلطة «القديمة»، وبشكل خاص بين فئات لم تستفد من مسار الاندماج الاقتصادي، وتجد نفسها في منافسة

إن دمج الفلسطينيين في سوق العمل قد يكون مصدر تمكين جماعي. فبقدر ما يعززون الاقتصاد الإسرائيلي، بقدر ما يشكلون مصدر ضغط محتمل من خلال تهديدهم الاستقرار الاقتصادي — وهو تهديد تدركه الجهات الاستثمارية الدولية، كما يظهر في المخاوف المرتبطة بالتصنيفات الائتمانية لإسرائيل. من هنا، يرى ماعوز أن التعبئة الاقتصادية للفلسطينيين يمكن أن تتحول إلى أداة لتحدي التبعية السياسية.

شديدة مع اليهود على الفضاء والسكن.

ورغم كل هذه التوترات، تم احتواء الأزمة بفضل تقاطع مصالح عدد من أصحاب المصلحة. فالعاملون العرب، الذين تعتمد سبل عيشهم على الاندماج الاقتصادي، مارسوا قدرًا ملحوظًا من ضبط النفس، وكذلك فعل أغلب أرباب عملهم. بل إن الشركات الكبرى، المحلية والأجنبية، التي تعتمد على قوة عاملة مختلطة، أطلقت حملات علنية داعية إلى الحفاظ على التعايش — كما يشير كل من ماعوز وشتيرن (الفصلان ٢ و٧). لكن القراء سيلاحظون أن تفسيراتهما لآثار هذا التعايش تختلف جوهريًا. بالنسبة إلى ماعوز، فإن دمج الفلسطينيين في سوق العمل قد يكون مصدر تمكين جماعي. فبقدر ما يعززون الاقتصاد الإسرائيلي، بقدر ما يشكلون مصدر ضغط محتمل من خلال تهديدهم الاستقرار الاقتصادي — وهو تهديد تدركه الجهات الاستثمارية الدولية، كما يظهر في المخاوف المرتبطة بالتصنيفات الائتمانية لإسرائيل. من هنا، يرى ماعوز أن التعبئة الاقتصادية للفلسطينيين يمكن أن تتحول إلى أداة لتحدي التبعية السياسية. أما شتيرن، فيتخذ موقفًا أقل تفاؤلًا، ويرى أن هذا الشكل من التكامل هو اندماج طبقي محدود: يمكن للفلسطينيين الاستفادة منه على المستوى الفردي، لكن فقط من خلال القبول بتبعيتهم الجماعية ضمن النظام القائم. وبالروح نفسها، يقترح ساعر (الفصل ٤) مفهوم «المواطنة الاقتصادية»، مسلّطًا الضوء على الحدود البنيوية التي تعيق أي اندماج سياسي حقيقي للفلسطينيين في إسرائيل، رغم اندماجهم الاقتصادي النسبي.

التعليق الختامي

كان الهدف الرئيس من هذه المقالة التمهيدية هو إبراز أهمية آليات الفصل المكاني بين العرب واليهود لفهم الأسباب والآثار الكامنة وراء تبنّي الدولة مسارَ الدمج الاقتصادي للمواطنين الفلسطينيين. وقد استُمدت معظم الحجج والأدلة التي تدعم هذا التوجه من الفصول المتعددة لهذا المجلد. ومع ذلك، يُشير مؤلفو هذه الفصول أيضًا إلى أن محدودية الدمج الاقتصادي لا تعود فقط إلى الفصل المكاني، بل كذلك إلى الهيمنة اليهودية البنيوية على مؤسسات الدولة والمبادئ والممارسات الصهيونية الحاكمة. ومن الواضح أن جذور أشكال الفصل المختلفة تعود إلى سياسات أحادية الجانب مارستها السلطات العسكرية والحكومية الإسرائيلية، الأمر الذي يعيد التأكيد على مركزية الهيمنة والتبعية في هذا السياق.

لكن، هل يعني هذا أن الهيمنة والفصل وجهان لعملة واحدة؟ وأنهما يعملان بتناغم لتهميش ونزع الشرعية عن وجود أقلية عربية تتعارض مع التصور اليهودي للدولة؟ الإجابة لا. فهذه النظرة الحتمية مغلوطة. وتصبح قوتها محدودة بسبب تناقص الضرورات داخل النظام، وكذلك تعارضها مع المصالح المتغيرة للأغلبية اليهودية. إن كون إسرائيل دولة استعمارية استيطانية يجعلها تسعى إلى السيطرة القصوى على الأرض، بالتوازي مع الإبقاء على حد أدنى من التواجد الفلسطيني، أي للسكان الأصليين غير المرغوب فيهم. إلا أن هذه الضرورات قد تتصادم: فحرمان المواطنين الفلسطينيين من «حيّز الحياة» (lebensraum) يدفع بعضهم نحو السكن في بلدات يهودية. كما أن التغير في المصالح السياسية والاقتصادية للأغلبية اليهودية دفع نحو ليس فقط قبول الدمج الاقتصادي للفسطينيين، بل بالمبادرة والترويج له. وقد أدى هذا إلى احتكاك أكبر بين العرب واليهود في مجالات

العمل والاستهلاك والسكن والترفيه، بل وشجّع شريحة من الجيل الشاب الفلسطيني من أصحاب المهن الحرّة على السعي لتحقيق أحلامهم في تحقيق حراك اجتماعي وتغيير نمط الحياة من خلال العيش جنبًا إلى جنب مع اليهود.

وتتجلى محدودية ثانية في محاولات البحث عن أسباب للتغيير ضمن بنية ثابتة، سواء كانت تلك البنية هي الفصل المكاني أو التهميش والتبعية. وهذه المحدودية هي تجاهل الفاعلية الممكنة من قبل الأقلية الخاضعة والمهمّشة. فعمليات «إلغاء الفصل العنصري» التي تتجلّى تدريجيًا ليست فقط نتيجة سياسات الدمج الاقتصادي، بل تعود أيضًا إلى خيارات واعية يتخذها المواطنون الفلسطينيون أنفسهم. وفي المقابل، لعبت مقاومة السكان المحليين أحيانًا دورًا في إعاقة تنفيذ سياسات الدولة المتعلقة بالتنمية والإسكان.

يركّز كثير من الباحثين النقديين في إسرائيل على الهيمنة القومية العرقية ويسعون إلى إزالتها أو تخفيفها، مما قد يحجب عنهم رؤية نوع آخر من الفاعلية — الفاعلية اليومية «المبتذلة"- التي تنبع من سعي الأفراد والأسر لتحقيق مصالح مادية ومحلية محددة (انظر: حيدر وبار حاييم ٢٠٢٢). في المقابل، يراهن هؤلاء الباحثون على أشكال الفاعلية السياسية التي تتحدى البُنى المهيمنة وتسعى إلى تغييرها جذريًا.

تُقدّم هذه المقدمة، إلى جانب المساهمات الواردة في هذا المجلد والتي تستند إليها، مؤشرات على حجم الفاعلية العربية «العادية" وأهميّتها، ليس فقط في دعم البقاء الاقتصادي أو تحقيق الحراك الاجتماعي على المستوى الفردي، بل أيضًا في تشكيل البُنى الاجتماعية والثقافية المحلية والحفاظ عليها. ويُظهر سلوك المواطنات والمواطنين الفلسطينيين في إسرائيل — بما في ذلك استجابتهم للتدابير التي تروّج لها الدولة في إطار خطة الخطة ٩٢٢ — أنهم، من جهة، يقبلون بواقع الفصل المكاني ويريدون استمراره، ومن جهة أخرى، يحتجون على اللامساواة في توزيع الفرص والموارد والاعتراف بين البلدات العربية واليهودية المنفصلة. ومع ذلك، فإن هذا الاحتجاج نادرًا ما يُترجم، في الممارسة، إلى فعل جماعي مسيّس.

على مدار وجود إسرائيل، استخدم المواطنون الفلسطينيون الفصل السكني بشكل فعّال كإطار وموارد لتجاوز الحرمان والإقصاء، من خلال ممارسة الفاعلية اليومية «المبتذلة». فالممارسات اليومية المحلية — لا سيما في مجالات السكن، والعمل، والعائلة — تُسهم في الحفاظ على السمات المميزة للمجتمع الفلسطيني وإعادة إنتاجها، بما في ذلك العلاقات بين الأجيال والعلاقات الجندرية، ومركزية الأسرة في جميع مناحي الحياة، والتجانس الثقافي والديمغرافي المحلي. وتكمن قوة هذه الفاعلية في أن الفصل المكاني يوفّر هامشًا واسعًا من الحكم الذاتي المحلي. ومن تجلّيات ذلك: دور التحالفات العائلية (الحمائل) والمحسوبيات في الإدارة العامة، الاعتماد على الوسائل التقليدية، لا الرسمية، في تسوية النزاعات وممارسة الرقابة الاجتماعية، أهمية الاقتصاد غير الرسمي (الأسود)، وازدهار الجريمة المنظمة. وعلى المستوى الرمزي، فإن الغياب المادي للأغلبية اليهودية عن الفضاءات التي يعيش فيها المواطنون الفلسطينيون يُتيح إمكانية تصوّرهم كـ«فلسطينيين»، بل وفي بعض الأحيان ترسيخ هويتهم الفلسطينية بشكل رسمي أو ضمني.

باختصار، يُعد الفصل بين العرب واليهود في مختلف مجالات الحياة سمة أساسية من سمات المجتمع الإسرائيلي، ترافقها مكانة ثانوية للمواطنين الفلسطينيين، رغم ما يتمتعون به رسميًا من حقوق مدنية ليبرالية. إن التوتر بين الانفصال والدمج الاقتصادي — وبين ما يفرضه أحدهما من تحديات على الآخر — ضروري لفهم الديناميات التي تُنتجها السياسات العامة وقوى السوق على حدّ سواء. وأخيرًا، فإن العلاقة المعقدة بين الفصل المكاني والدمج الاقتصادي تحمل آثارًا بعيدة المدى على مستقبل الفلسطينيين في إسرائيل. فالقرارات الرسمية — مثل قانون «الدولة القومية» الذي يُفرغ المواطنة من مضمونها، أو الاستثمار في مشاريع الدمج الاقتصادي مثل الخطة ٩٢٢ — تُسهم في تشكيل هذا المستقبل. غير أن هذه المشاريع تصطدم بهياكل راسخة من الفصل وعدم المساواة البنيوية، وفي الوقت نفسه، تُقابل بفاعلية يومية «من الأسفل»، تتفاوض مع هذا الواقع وتعيد تشكيله بصور متعددة.

الهوامش

١ هـذه ترجمـة إلى العربيـة لمقدمـة الكتـاب «دمج في ظل الفصل: المـو اطنون الفلسـطينيون في إسرائيل في الاقتصاد النيوليبرالي»، مـن تحريـر ميخائيـل شـاليف والـذي صـدر عـام ٢٠٢٤ عن دار النشر معهد ڤـا ن لير ودار النشر هَكيبوتس هَمِئوحـاد.

٢ في هـذا الفصـل، يتـم اسـتخدام مصطلحـي «فلسـطيني» و «عربـي» بالتبـادل للإشـارة إلى المواطنـين الفلسـطينيين، بينمـا يشـير مصطلـح «اليهـود» إلى جميـع المواطنـين غـير الفلسـطينيين الذيـن يتماهـون مـع الأغلبيـة اليهوديـة.

٣ الظـروف الاقتصاديـة المواتيـة حتـى عـام ٢٠٢٠ نشـأت في أعقـاب صدمتـين مزدوجتـين: الانتفاضـة الثانيـة والركـود الاقتصـادي الحـاد في السـنوات ٢٠٠١-٢٠٠٣. أمـا الركـود اللاحـق في ٢٠٠٨-٢٠٠٩ فـكان اسـتثناءً نسـبيًا معتـدلًا، دون آثـار مفرطـة عـلى القـوى العاملـة مـن المواطنـين الفلسـطينيين.

٤ يُسـتخدم مصطلـح «الاقتصـاد اليهـودي» هنـا كاختصـار للإشـارة إلى الاقتصـاد غـير العربـي، ويشـمل الأعمـال اليهوديـة والخاصـة المملوكـة لأجانـب، بالإضافـة إلى الهيئـات العامـة التـي لا تخـدم البلـدات العربيـة.

٥ ومـن المثـير للاهتمـام، وفقًـا لزهـافي (الفصـل الأول)، أن اسـتبدال الميزانيـة النسـبية لـم يكـن بسـبب معارضـة يهوديـة مبـاشرة، بـل عـلى الأرجـح نتيجـة مصالـح سياسـية لحـزب «القائمـة العربيـة الموحـدة» (راعـم) في تبنّـي الفصـل لنفسـه في المخصصـات غـير المسـبوقة التـي وُجهـت للعـرب. ويبـدو أن منطـق تسـجيل «الإنجـاز السـياسي» تفـوّق عـلى المصلحـة الفلسـطينية الجماعيـة في الميزنـة النسـبية.

٦ في مقابلـة مـع ميخائيـل شـاليف وإييـلات ماعـوز، أوضـح أمـير ليفـي كيـف أن «مركـز الحكـم المحـلي» — وهـي هيئـة تمثيليـة للبلديـات تهيمـن عليهـا تـل أبيـب ومناطـق مزدهـرة أخـرى — ضغـط ضـد محاولـة قسـم الميزانيـات في وزارة الماليـة (والـذي يرأسـه ليفـي) تخصيـص مـوارد إضافيـة للتعليـم الثانـوي العربـي. كان مـن المخطـط تركيـز دعـم الدولـة للتعليـم المحـلي عـلى السـلطات الموجـودة في العناقيد الاجتماعية-الاقتصاديـة الأضعـف، أي أن يكـون الدعـم عـلى أسـاس اقتصـادي وليـس قومـي، مـع العلـم أن الغالبيـة العظمـى مـن البلـدات العربيـة متواجـدة في العناقيـد الاجتماعيـة الاقتصاديـة الضعيفـة. وقـد اعتُـبر هـذا النـوع مـن الدعـم، والـذي يربـط بـين دعـم البلـدات العربيـة واليهوديـة معًـا وسـيلة لتقليـل المعارضـة اليهوديـة (Levi and Suchi 2018). وربمـا خفّـف الطابـع الشـامل للآليـة المقترحـة مـن المخاطـر الناجمـة عـن العـداء للعـرب، لكـن العائـق الأكـبر تمثـل في أن البلديـات اليهوديـة الميسـورة كانـت مسـتفيدة مـن الترتيبـات القائمـة، وقـد مارسـت نفوذهـا بنجـاح للحفـاظ عليهـا.

٧ في المقابلـة المشـار إليهـا أعـلاه، طُلـب مـن أمـير ليفـي تفسـير إدراج بنـد الإسـكان في خطـة السـنوات الخمـس. وكان هـذا هـو الموضـع الوحيـد الـذي لـم يقـدّم فيـه إجابـة فوريـة وحاسـمة.

٨ اسـتنادًا إلى تحليـل مشـترك لمسـحي نفقـات الأسر لعامـي ٢٠١٧ و٢٠١٨ الصادريـن عـن دائـرة الإحصـاء المركزيـة الإسرائيليـة، تبـين أن ٢٣٪ فقـط مـن الأسر العربيـة دفعـت إيجـارًا أو أقسـاط رهـن عقـاري، مقارنـة بـ ٨١٪ مـن الأسر اليهوديـة. تـم اسـتثناء الحريديـم مـن فئـة اليهـود، وسـكان القـدس الشرقيـة والمنطقـة الجنوبيـة مـن فئـة العـرب، بالإضافـة إلى الأسر التـي تتكـون فقـط مـن متقاعديـن.

٩ اسـتنادًا إلى تحليـل مشـترك لمسـحي نفقـات الأسر لعامـي ٢٠١٧ و٢٠١٨ الصادريـن عـن دائـرة الإحصـاء المركزيـة الإسرائيليـة، تبـين أن ٢٣٪ فقـط مـن الأسر العربيـة دفعـت إيجـارًا أو أقسـاط رهـن عقـاري، مقارنـة بـ ٨١٪ مـن الأسر اليهوديـة. تـم اسـتثناء الحريديـم مـن فئـة اليهـود، وسـكان القـدس الشرقيـة والمنطقـة الجنوبيـة مـن فئـة العـرب، بالإضافـة إلى الأسر التـي تتكـون فقـط مـن متقاعديـن.

١٠ للتأكيـد عـلى أهميـة رأس المـال الاجتماعـي، تشـير دراسـة أجريـت مؤخـراً عـلى نطـاق واسـع في الولايـات المتحـدة (Chetty, et al. 2022) الى ان الصداقـات عـلى مسـتوى الحـي تؤثـر بعمـق عـلى الحـراك الاجتماعي-الاقتصـادي عـبر الأجيـال.

١١ هنالـك نقـص في البيانـات حـول هجـرة الفلسـطينيين الى البلـدات اليهوديـة مؤخـراً. لكـن انظـروا دراسـة بينتـال وشـامي (Bental and Shami 2023).

المراجع

Allweil, Yael. 2017. Homeland: Zionism as Housing Regime, 2011-1860. New York: Routledge.

Bauml, Yair. 2017. "Israel's Military Rule over Its Palestinian Citizens (1968–1948): Shaping the Israeli Segregation System." Pp. 36-103 in Israel and Its Palestinian Citizens: Ethnic Privileges in the Jewish State, edited by N. N. Rouhana and S. S. Huneidi. Cambridge UK: Cambridge University Press.

Bental, Benjamin and Labib Shami. 2023. "Migration Patterns in Mixed Cities in Israel: Socioeconomic Perspectives." Jerusalem, Taub Center Policy Paper No. 06.2023.

Boger, Mary. 2008. "A Ghetto State of Ghettos: Palestinians under Israeli Citizenship." PhD Thesis, Sociology, City University of New York.

Chetty, Raj, et al. 2022. "Social Capital I: Measurement and Associations with Economic Mobility."
Nature 21-608:108.

Cohen, Yinon. 2015. "Spatial Politics and Regional Inequality between Jews and Palestinians in Israel (Hebrew)." Soziologia Israelit 31-7:(1)17.

Cohen, Yinon and Neve Gordon. 2018. "Israel's Biospatial Politics: Territory, Demography, and Effective Control." Public Culture 220-199:(2)30.

Darr, Asaf. 2020. "Shared Workspaces: Jewish and Arab Workers in Work Organizations in Israel (Hebrew)." Israel Democracy Institute, Policy Research No. 142.

Filc, Dani. 2018. "Political Radicalization in Israel: From a Populist Habitus to Radical Right Populism in Government." in Expressions of Radicalization: Global Politics, Processes and Practices, edited by K. Steiner and A. Önnerfors. New York: Palgrave Macmillan.

Forte, Tania. 2003. "Home in the 1990s Galilee: An Ethnographic Approach to the Study of Power Relations." Pp. 65-135 in Transitions in Domestic Consumption and Family Life in the Modern Middle East: Houses in Motion, edited by R. Shechter. New York: Palgrave Macmillan.

Granovetter, Mark S. 1974. Getting a Job: A Study of Contacts and Careers. Cambridge MA: Harvard University Press.

Haidar, Aziz. 1995. On the Margins: The Arab Population in the Israeli Economy. New York: St. Martin's Press.

Haidar, Aziz. 2021. The New Arab-Palestinian Middle Class in Israel: Economic, Socio-Cultural and Political Aspects (Hebrew). Ramat Aviv: Tel Aviv University.

Haidar, Aziz and Eyal Bar-Haim. 2022. "Marginalized yet Flourishing: The Remarkable Growth of the Palestinian Middle Class in Israel." The American Sociologist 56-532:(4)53.

Hleihel, Ahmad. 2011. "Hindrances and Motivations for Internal Migration among Israel's Arab Citizens (Hebrew)." in Arab Society in Israel (4): Population, Society, Economy, edited by R. Khamaisi: Van Leer Intitute and Kibbutz Hameuhad.

Jabareen, Yosef. 2007. "A Strategy for Developing Employment Opportunities for the Arabs in Israel: A Vision for Expanding the Arab Middle Class" (Hebrew)." Samuel Neaman Institute (The Technion), Haifa.

Jenson, Jane. 2012. "A New Politics for the Social Investment Perspective." Pp. 44-21 in The Politics of the New Welfare State, edited by G. Bonoli and D. Natali. Oxford: Oxford University Press.

Kanaaneh, Rhoda Ann and Isis Nusair. 2010. Displaced at Home: Ethnicity and Gender among Palestinians in Israel: SUNY Press.

Khalidi, Raja and Mtanes Shehadeh. 2017. "Israel's 'Arab Economy': New Politics, Old Policies." Pp. 98-266 in Israel and Its Palestinian Citizens: Ethnic Privileges in the Jewish State, edited by N. N. Rouhana and S. S. Huneidi. Cambridge: Cambridge University Press.

Khattab, Nabil and Sami Miaari. 2013. "On the Reserve Bench: Palestinian Employees in Israel." Pp. 36-11 in Palestinians in the Israeli Labor Market: A Multi-Disciplinary Approach, edited by N. M. Khaṭṭāb and S. Miaari. New York: Palgrave Macmillan.

Levi, Amir and Daniel Suchi. 2018. "The Causes and Consequences of Israeli Government Resolution 922: A Roadmap to Accelerate Economic Inclusion of Arab Communities in Israel." Harvard Kennedy School, Cambridge MA, M-RCBG Associate Working Paper Series, No. 99. https://www.hks.harvard.edu/centers/mrcbg/publications/awp/awp99.

Lewin-Epstein, Noah and Moshe Semyonov. 1993. The Arab Minority in Israel's Economy. Boulder: Westview.

Maron, Asa. 2019. "Translating Social Investment Ideas in Israel: Economized Social Policy's Competing Agendas." Global Social Policy 116-97:(1)20.

Maron, Asa and Michael Shalev. 2017. Neoliberalism as a State Project: Changing the Political Economy of Israel. UK: Oxford University Press.

Matza, Doron. 2019. Israel's Policy toward Its Arab Palestinian Citizens: Conceptual Roots, Formative Perspectives, and Methods of Implementation (Hebrew). New Rochelle NY: Israel Academic Press.

Robinson, Shira N. 2013. Citizen Strangers: Palestinians and the Birth of Israel's Liberal Settler State: Stanford University Press.

Rosenfeld, Henry. 1978. "The Class Situation of the Arab National Minority in Israel." Comparative Studies in Society and History 407-374:(3)20.

Rosenfeld, Henry. 1983. "History, Political Action and Change as 'Aberrations' and Zionism as an Irremediable 'Contradiction'." Israel Social Science

Research 76-69:(2)1.
Rosenthal, Maoz, Hani Zubida, and David Nachmias. 2018. "Voting Locally Abstaining Nationally: Descriptive Representation, Substantive Representation and Minority Voters' Turnout." Ethnic and Racial Studies 50-1632:(9)41.
Schnell, Izhak and Nasreen Haj-Yahya. 2014. "Arab Integration in Jewish-Israeli Social Space: Does Commuting Make a Difference?" Urban Geography 104-1084:(7)35.
Shafir, Gershon. 2018. "From Overt to Veiled Segregation: Israel's Palestinian Arab Citizens in the Galilee." International Journal of Middle East Studies 22-1:(1)50.
Shalev, Michael. 1992. Labour and the Political Economy in Israel. Oxford: Oxford University Press.
Shdema, Ilan, Hisham M. Abu-Rayya, and Izhak Schnell. 2019. "The Interconnections between Socio-Spatial Factors and Labour Market Integration among Arabs in Israel." Papers in Regional Science 514-497:(1)98.
Swed, Ori and John Sibley Butler. 2015. "Military Capital in the Israeli Hi-Tech Industry." Armed Forces & Society 41-123:(1)41.
Talal, Olga. 2022. "Bureaucrats as Policy Makers: Minority Accommodation and Exclusion in Ethnic Nation-States." Politics & Policy 54-1138:(6)50.
Wesley, David A. 2013. State Practices and Zionist Images: Shaping Economic Development in Arab Towns in Israel (Revised Edition): Berghahn Books.
Yiftachel, Oren. 2006. Ethnocracy: Land and Identity Politics in Israel/Palestine: University of Pennsylvania Press.
Zehavi, Amos and Dan Breznitz. 2019. "The Neoliberal Targeted Social Investment State: The Case of Ethnic Minorities." Journal of Social Policy 25-207:(2)48.

حيدر، عزيز ٢٠١٠. محرر، انهيار السلطات المحلية العربية: مقترحات لإعادة الهيكلة. القدس: معهد فان لير والكيبوتس المتحد.
خمايسي، راسم، ١٩٩٠. التخطيط والإسكان بين العرب في إسرائيل. تل أبيب: المركز الدولي للسلام في الشرق الأوسط.
ياشيف وعيران ونيتزا كاسير. «٢٠١٣. سوق العمل لدى عرب إسرائيل: مراجعة للخصائص والبدائل السياسية». جامعة تل أبيب (قسم السياسة العامة) وبنك إسرائيل.
ميلشتاين، مايكل. ٢٠٢٢. «يوم ٥ أيار وزاوية النكبة: دون انتظار وزارة الداخلية، المدن العربية تتجه إلى إحياء ذكرى بديل»، هآرتس، ٢ تشرين الثاني ٢٠٢٢
حكومة إسرائيل. ٢٠١٥. «النشاط الحكومي من أجل التنمية الاقتصادية للأقليات السكانية في الأعوام ٢٠١٦-٢٠٢٠ ". https://www.gov.il/he/Departments/policies/2015_des922.
وزارة المالية ٢٠١٦. «خطة منهجية للتكامل الاقتصادي للمجتمع العربي، «من خلال تصحيح التشوهات في آليات التخصيص الحكومية https://www.gov.il/he/departments/news/press_2707
سويت، إيرفا (٢٠٢٠).» عقارات الوطن: نقطة التحول في سياسة التخطيط تجاه المجتمع العربي في إسرائيل».